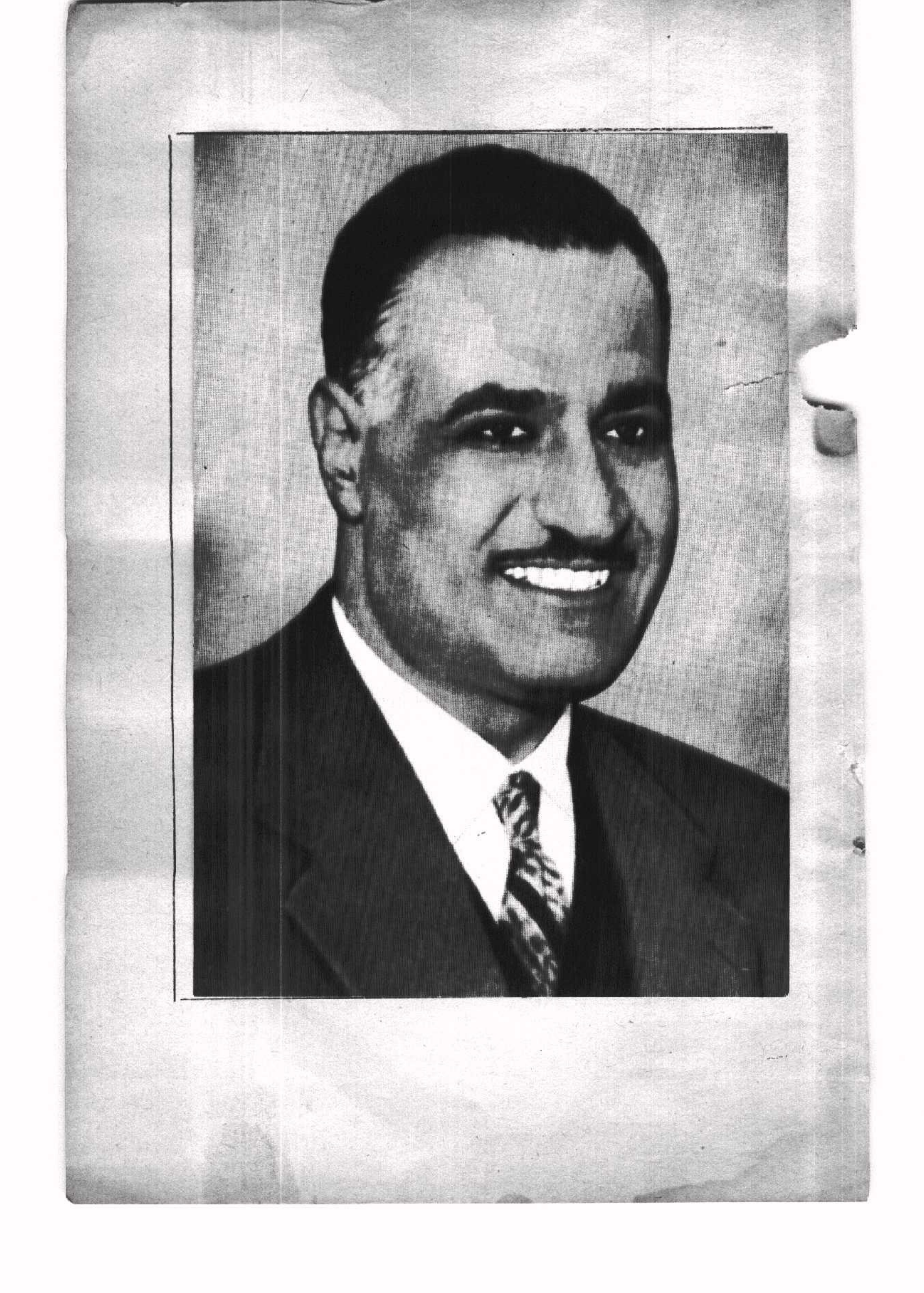
الشرطة

في مجتمعنا الإشتراكي..

بقلم

الرائد بهاء الدين ابراهيم محمود

كتب قومية ٠



الفهرس

مقدمة

عاشت أمتنا قبل الثورة كسفينة يلقى بها الموج الهادر . ممزقة الشراع ، مؤكدة الضياع ، لا تعرف عاصما من الغرق !

وبينما الظلام كثيف والأمل ضائع ، يشرق شعاع باهر من الضياء ، تتمزق من حوله الغيوم ، فتسكن الريح ، ويهدأ الموج ، ويبين الطريق !

فاذا هذه السفينة وقد انسابت مع تيار الحياة الدافق ، ولاحقت موكب الزمن المنطلق ، وشدها العزم الى شاطيء الأمل .

أجل ، فى سنوات من الظلم والظلام تكالبت على أمتنا عوامل الفناء : الاستعمار يستذلها ، والاقطاع يستغلها ، والحزبية تلهو بأقدارها ؛ ثم تهيأت لها بعد ذلك امكانيات الحياة ، فسارت نحو منطلق جديد ، يفتح طاقات الأمل ، ويطمس فى زحفه أوكار الغدر والظلم والاستسلام !

ولقد عاش جهاز الشرطة مع أمته قمة المأساة ، فمضى - على غير هدى - خائر المسير ، ضائع الهدف ، وأنى له أن يعرف الطريق والظلمات بعضها فوق بعض اذا أخرج يده لم يكد يراها !

ثم عاش جهاز الشرطة مع أمته وقد تألقت شمس الثورة ، ترسل أشعتها الهادية وافدة بالحق والعدل والسلام ، فاذا

الشرطة تستجيب للحياة الجديدة فتعرف مكانها من الشعب ، وتدرك مسئولياتها تجاه التطور .

واليوم ترتاد الشرطة مرحلة الانطلاق العظيم بكل وعيها وايمانها بعد أن حددت غايتها: تامين الحرية وتأكيد العدل ؛ وعرفت وسيلتها: الايمان بالواجب ، والتضحية فى سبيل الشعب .

ان الشرطة حين تمضى على هذا الطريق تلتقى فى مسيرها بآثار مضيئة تركها رواد أوائل ، كان لهمسبق الوصول اليهوالمضى فيه .

رجال الشرطة الذين أسهموا فى ثورة ١٩١٩ ، وأبطال الشرطة فى معارك القناة سنة ١٩٥٢ ، وشهداء الواجب على امتداد السنين .

هؤلاء الرواد الذين علموا الحياة كيف تنتصر المبادىء على كل ما يعوقها من صعاب !

هؤلاء الابطال – بينما القيادات تستسلم للمطامع وتستأثر بالمنافع – سألهم الواجب أرواحهم فاستعذبوا الموت ، واسترخصوا الحياة !

عزاء لهم أن الشرطة اختارت ٢٥ يناير – أمجد أيامهم – ليكون عيدا لها ، فحددت طريقها على هداهم ، وأحسنت لنفسها بذكراهم !

ان الشرطة اليوم فى تطورها وفى تطلعها تذكر شهداءها بالتقدير وعرفان الجميل ، كما تحيى « ثورة ٢٣ يوليو » فى وفاء عميق وولاء أكيد .

الشهداء أعطوا لها شرف التضحية ، ومجد الفداء .

والثورة بعثتها صورة أخرى الى الوجود ، وهيأت لها الميلاد الجديد .

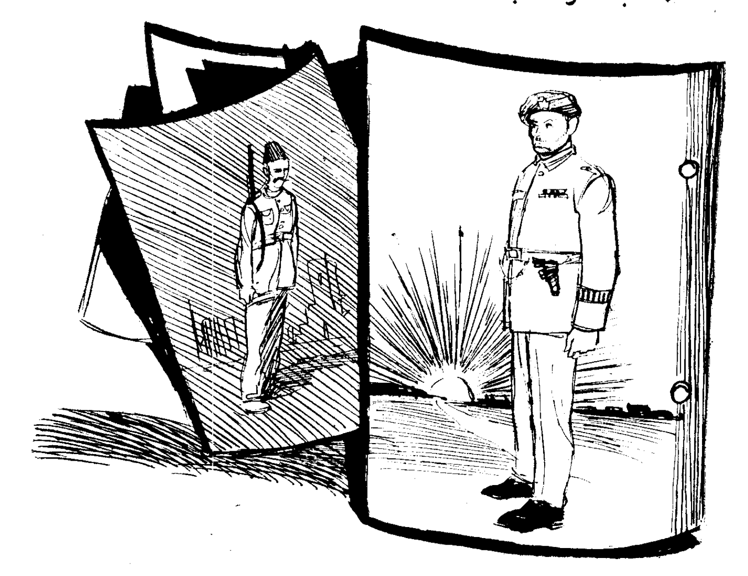
رائد

بهاء الدين ابراهيم محمود

الفصل الاول

بين عهدين

- تحت سيطرة الاستعمار
- دور الحزبية والاقطاع
- الانحلال داخل الجهاز
- مع أعداء الشعب
- فجر جديد



عندما بزغ فجر « ٢٣ يوليو » سنة ١٩٥٢ كان جهاز الشرطة ـ كغيره من أجهزة الحكم ـ يعانى تحت وطأة التخلف .

ولم يكن غريبا أن يكون جهاز الأمن فاسدا وظالما فى عهد مضى ، كان كل شيء فيه يتسم بالفساد والظلم ولكن الظاهرة الجديرة بالتأمل أن تتمثل فى هذا الجهاز ـ أكثر من سواه ـ كل مفاسد العصر . وأن يكون صورة صارخة تنطق بكل ما كان فى الماضى من ظلم وظلام !

وليس من شك أن جهاز الشرطة ـ بحكم طبيعة وظيفته ـ تحمل نصيبا كبيرا من مساوئ العهد الماضى ومفاسده ، لأن الشرطة أداة الحكومة فى تنفيذ أوامرها وبسط سلطانها ؛ فاذا كانت الحكومات فاسدة والنظام منحلا والقيم ضائعة . فانه من الطبيعى أن تنعكس هذه الصورة القاتمة على جهاز الشرطة . وأن يتحمل هذا الجهاز ـ أكثر من غيره ـ وزرها .

كانت الحكومات مستبدة . والشرطة ـ بحكم وظيفتها ـ أداتها لهذا الاستبداد . وكانت السلطات ظالمة والشرطة وسيلتها لفرض الظلم وبسط الطغيان!

ومن هنا فان كل مفاسد العصر ومظالمه ـ وما

أكثر المساوى والمظالم فى ذلك العصر ــ كانت ترتبط فى الأذهان بجهاز الشرطة بوصفه أداة التنفيذ .

على أنه من ناحية أخرى . كانت هناك عوامل كثيرة ساعدت على أن يكون جهاز الشرطة ــ فى العهد الماضى ــ منحرفا عن رسالته الأساسية فى حفظ الامن وصيانة الحريات لا يؤدى واجب الوطن عليه . ولا يحمل مسئوليته تجاه الشعب .



تحت سيطرة الاستعمار

عمل الاستعمار منذ يومه الأول على أن يتخذ من جهاز الشرطة أداة لخنق الحريات ، ومطاردة الأحرار ؛ فاستخدمه فى قمع الحركات الوطنية التى تهب فى وجهه كل حين ، واستطاع بذلك أن يفرق وحدة المواطنين ، وأن يجعل الشرطة تنعزل عن مكانها الطبيعى فى صفوف الشعب ، لتأخذ مكانها بين أعداء الشعب . تحارب آماله فى الحرية والسيادة .

وتحقيقا لهذه السياسة ـ كان جهاز الشرطة من أول الأجهزة التى أطلق الاستعمار فيها يده ، والتى نصب فيها عملاءه ، فقد بدأ تدخله فى هذا الجهاز سنة ١٨٨٢ عندما عين مستر « شارلس برسفور » مديرا عاما للشرطة . والى جانب ذلك قامت سلطات الاحتلال بتعيين مفتش بريطانى فى كل مديرية يزاحم المدير فى اختصاصه ، ويعترض على آرائه .

وفى سنة ١٩١٢ كان عدد ضباط الشرطة الاجانب ٦٢ ضابطا أى ١/٧ مجموع ضباط الشرطة جميعا !

وبرغم محاولات تمصير جهاز الشرطة فقد حرص الاستعمار على أن يحتفظ لرجاله بالمراكز الرئيسية الى أبعد وقت ممكن . فكانت مناصب الحكمداريين فى القاهرة والاسكندرية ومدن القناة وقفا على كبار الضباط البريطانيين دون غيرهم ، واستمرت تلك الحال الى أن صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٥ بالاستغناء عن خدمات الضباط الانجليز . وفى مقدمتهم « اللواء رسل باشا » الذى كان يشغل منصب حكمدار القاهرة منذ سنة ١٩١٧ ! و « اللواء بيكر باشا » حكمدار الاسكندرية و « الأميرالاى وايت بك » حكمدار السويس الذى كان آخر الضباط الانجليز حين انتهت مدة خدمته فى ٣١ من مايو سنة ١٩٤٦ .

فالاستعمار البريطانى اذن استطاع احكام قبضته على جهاز الشرطة عن طريق أنظمته وبوساطة رجاله أكثر من ستين عاما .



دور
الحزبية
والاقطاع

والى جانب الاستعمار أساءت الحزبية الى جهاز الشرطة أبعد الاساءة . فقد كانت عاملا رئيسيا جعل الشرطة تبتعد عن الشعب لتصبح ولاؤها الوحيد للحزب القائم فى الحكم دون أى تقدير لمبادىء الحق والعدل .

كان كل حزب يجمع حوله الانصار والاتباع يعدهم ويمنيهم حتى اذا وصل الى كراسى الحكم أسبغ عليهم حمايته . وجعل منهم سلطة أخرى فوق سلطة القانون !

وفى ظل الحزبية لم يتمتع جهاز الامن مطلقا بما تستلزمه طبيعة وظيفته من الاطمئنان والاستقرار ؛ فقد كان من المشاهد المتكررة أنه

بمجرد وصول حزب جديد الى الحكم يبدأ كبار رجال الأمن - من أنصار الحزب المستقيل - فى جمع أوراقهم ومغادرة مكاتبهم قبل أن تصل اليهم خطابات الاقالة ! وفى الوقت نفسه تبدأ مجموعة أخرى من كبار رجال الأمن السابقين تتحرك من منازلها ، لتحتل مراكزها الجديدة التى وعدت بها - قبل أن تصل اليها خطابات التعيين !

ولقد كان هذا القلق وعدم الاستقرار يدفع الكثيرين من رجال الأمن الى الانحراف ومحاولة الافادة الى أبعد حد من مناصبهم الموقوتة.

والى جانب الحزبية قام الاقطاع هو الآخر بدور بارز فى اضطراب الأمن وانحلال جهاز الشرطة ؛ فقد لاذ كبار الأشقياء بالاقطاعيين يعيشون فى كنفهم واستعان الاقطاعيون بالمجرمين ليستطيعوا عن طريقهم تأكيد سيطرتهم وفرض مظالمهم .

وهكذا قامت بين الطرفين - الاقطاع وكبار الأشقياء - صلات وثيقة أساسها المنفعة المتبادلة : المجرم فى خدمة الاقطاعى يعاونه على نشر مظالمه وتحقيق أطماعه ، والاقطاعى من جانبه يسبغ عليه حمايته، ويضعه فى مكان أعلى من القانون والقائمين عليه .

ولقد أثبتت تحقيقات الأمن فى ذلك العهد أن كبار الأشقياء لم يكن بوسعهم ان يبلغوا هذه الدرجة من الخطورة والانحراف لولا ما قدمه الاقطاعيون لهم من معونات مادية وأدبية !

كان هذا هو الاطار الخارجى الذى أحاط بجهاز الشرطة فى العهد الماضى ، وهو يباشر مسئولياته الكبيرة .



الانحلال داخل الجهاز

واذا ألقينا نظرة أخرى على جهاز الشرطة وتنظيماته ـ فى ذلك الوقت ـ وجدناه مثلا صارخا للفوضى وسوء التنظيم ؛ فلم تكن هناك تعليمات أو أوامر تحدد اختصاصات الأفراد ومسئولياتهم ، وانما كان الأمر كله قوامه الاجتهاد وأساسه الارتجال ، فلم يكن معروفا وقتئذ أن مشروعات الأمن ـ كغيرها من المشروعات ـ تتطلب بحوثا دقيقة ، ودراسات مستفيضة على أساس من العلم والخبرة والاحصاء ٠

والواقع أن أفراد جهاز الأمن أنفسهم لم يكونوا على مستوى من الكفاية تتيح لهم أن يؤدوا واجباتهم كما ينبغى ؛ فجهاز الأمن وقتئذ كان محروما من أى اعداد أو تدريب ٠ وكان ضابط الشرطة منـــذ تخرجه الى يوم احالته الى المعاش لا يمـــارس أى برنامج للتدريب أو التثقيف ، كما كان جنود الشرطة يدخلون الخـدمة بفروعها المختلفة من دوريات أو مباحث أو مرور أو غير ذلك وهم لا يدركون شيئا عن المهام التى ستناط بهم أو عن واجباتهم حيالها ، ويكفى أن نذكر هنـــا أن جميع رجـــال الشرطة ـ على اختــلاف

فئاتهم ـ كانوا يدخلون الخدمة ويخرجون منها دون أن يدرب فرد واحد على اطلاق رصاصة واحدة !

ومع عدم التدريب كان التجهيز هو الآخر على مستوى بدائى لا يتناسب مطلقا مع مسئوليات الأمن : فالسلاح المسلم الى رجال الشرطة من النوع العتيق الذى لا يصل الى مستوى السلاح الذى بأيدى المجرمين ، ولم تكن وسائل الاتصال والانتقال تتكافأ مع أعباء العمل ، وما تتطلبه مهام الأمن من سرعة وكفاية !

وزاد الأمر سوءا أن جهاز الأمن ذاته كان مشكلا من طوائف متعددة متفاوتة فى مستوياتها متباينة فى ثقافتها ، فبرزت مشكلة الطائفية داخل الجهاز وعدم التناسق بين أفراده ، وانهارت الروح المعنوية لرجال الشرطة ففقدوا الثقة بأنفسهم وبمجتمعهم ، لأنه لم تجر أية محاولة جدية لتحسين حالهم او تأمين مستقبلهم او رعايتهم اجتماعيا وصحيا ، فظلوا محرومين من الاجازات المناسبة أو الراحات الأسبوعية أو المكافآت الأدبية والمادية .

ومن ناحية أخرى ـ كان جهاز الأمن وقتئذ بصفة عامة ـ ضيق الأفق محدود التجربة ، فلم تجر أية محاولة للافادة من التقدم الذى أحرزته الدول المتقدمة فى تنظيمات الشرطة المختلفة ، ولم تبذل أى جهود للاستعانة بالجديد الذى أضافه العلم الحديث الى ميادين البحث الجنائى .

وكانت النتيجة الحتمية لكل هذا أن جهاز الشرطة لم يكن على درجة من الكفاية تمكنه من أداء رسالته فى اقرار الأمن وبسط سلطان القانون ، فاكتسحت البلاد موجة عارمة من الاجرام ، وفى كثير من الجهات فرض الأشرار سيطرتهم ، وأخذوا يحصلون اتاواتهم من الأهالى تحت سمع رجال الشرطة وبصرهم ، فانمحى من نفوس

أبناء الشعب كل شعور بالأمن والطمأنينة ، وفقدوا الثقة بالشرطة وقدرتها على حمايتهم .

ولعل أوضح الأمثلة لعجز جهاز الشرطة فى ذلك الوقت ما حدث فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ــ قبل قيام الثورة بشهور قليلة ــ فقد شب حريق القاهرة ، ونهبت المتاجر والمساكن تحت سمع وبصر المسئولين من رجال الأمن .



مع أعداء الشعب

على أن أبشع صور الخطأ والانحراف التى تؤخذ على الشرطة فى ذلك العهد أنها وقفت دائما مع أعداء الشعب : تساند المظالم ، وتحارب الحريات ، وتمتهن كرامة المواطن فى الوقت الذى تقدم فيه ولاءها للأحزاب والاقطاع !

وأكثر من هذا – وقفت الشرطة الى جانب الاستعمار خلال الحركات الوطنية التى خاضها شعبنا الثائر فى مواجهة الاحتلال البريطانى .

ففى ثورة سنة ١٩١٩ كانت الشرطة – تحت قيادة الضباط الانجليز – تساهم فى قمع الثورة وفى مطاردة الأحرار من الوطنيين .

وفى سنة ١٩٣٦ كان رصاص رجال الشرطة يصرع الوطنيين ، كما كان يصرعهم رصاص الانجليز .

وبعدئذ كان « البوليس السياسى » – بالتعذيب والتنكيل – يعمل فى تعاون وثيق مع الاستعمار والقصر لخدمة الأهداف المشتركة التى تجمع بينهما .

على أننا – انصافا للحقيقة وللتاريخ – نذكر وسط هذه الصورة القاتمة لمحات خاطفة من الضياء تتمثل فى لحظات من اليقظة من جانب الشرطة تلتفت فيها الى حقيقة مكانها ، وتعرف أى مصير يراد بها ، وأى هاوية تتردى اليها .

ومن أمثلة ذلك ما حدث فى ثورة سنة ١٩١٩ : فبرغم أن جهاز الشرطة كان أداة الاستعمار فى ضرب الحركات الوطنية فاننا وسط هذا الانحراف الطاغى نلمح بطولات فردية قام بها بعض رجال الشرطة خرجوا على الاستعمار وأوامره ، وانضموا الى مكانهم الطبيعى فى فى صفوف الشعب يجاهدون الايمان نفسه فى سبيل الغاية المجيدة نفسها !

ويحدثنا المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن ثورة ١٩١٩ عن نماذج من هذه البطولات فيقول :

« فى أواخر مايو سنة ١٩١٩ قدمت السلطات العسكرية « محمد حمدى بك » وكيل مديرية المنيا الى المحاكمة العسكرية لاشتراكه فى

اللجنة الوطنية التى تألفت بالمنيا فى بداية الثورة ، وفى ١٠ من يونيو سنة ١٩١٩ نفذ حكم الاعدام فى البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط لاتهامه بالتحريض على مهاجمة القوات البريطانية فى أسيوط ، كما حكم على الملازم السيد ابراهيم السيد ملاحظ بوليس مطاى بالأشغال الشاقة ١٢ سنة لتحريضه الأهالى على الاعتداء على الجنود البريطانيين .

وفى ١٩١٩/٥/١٧ رفض اليوزباشى أبو المجد محمد الناظر والملازم مصطفى حلمى اطلاق النار على أهالى ديروط وديرمواس الذين هاجموا القوات البريطانية ، فحكم على كل منهما بالسجن سنتين .

وتسجل الأوامر العمومية الخاصة بوزارة الداخلية والصادرة خلال عام ١٩١٩ أسماء أكثر من عشرة ضباط فى مختلف جهات القطر - حوكموا عسكريا لأنهم قادوا الأهالى فى أثناء هجومهم على القوات البريطانية بينهم الصاغ عبد المجيد فوزى مأمور بندر دمنهور، ومحمود حمدى مأمور فارسكور ، وأحمد محمود مأمور الواسطى ، والملازم محمد السبع بمركز ديروط .

وفى الجانب الوطنى يقدر للشرطة أيضا موقفها الرائع فى عام ١٩٥١ عندما دارت معارك القناة ، وصمم الشعب على خوضها - برغم كل الوجهات الزائفة التى أرادت الحكومة أن تخدعه بها - فقد استجابت الشرطة لنداء الوطن وسارعت بالتضحية فى سبيله ، فوقفت خلال هذه المعارك تواجه القوى الغاشمة فى شجاعة باسلة .

وفى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٢ دارت معركة الاسماعيلية، وأبدى رجال الشرطة المحاصرون فى المحافظة من ضروب البطولة ما يعد بحق شرفا لهيئتهم ومجدا لوطنهم .

لقد كان يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٢ نقطة تحول بارزة فى تاريخ الشرطة حتى جعلته عيدا لها ، فقد التقى الشعب والشرطة فى

هذا اليوم – زملاء معركة – يواجهون عدوهم الواحد فى سبيل وطنهم الواحد : قدمت الشرطة التضحية ، واجابها الشعب بالتقدير .

لقد صنعت أرواح الشهداء يومئذ أول خيوط النور التى كتبت شعار : «الشرطة فى خدمة الشعب» .

والحق أن رجال الشرطة – لم يكونوا أقل من سواهم تطلعا الى «فجر ٢٣ يوليو» ، بل لعلهم – وقد لمسوا أكثر من غيرهم مفاسد العصر ومظالمه – كانوا أشد الناس شوقا الى عهد جديد تتبدل فيه القيم ، وتختفى الحزبية ، وينتهى الاقطاع لتسود كلمة الحق وارادة القانون .

ولهذا – عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو – سارع رجال الشرطة يعلنون موقفهم واتجاههم حيال هذه الحركة الوليدة تاييدا الى أبعد حد وتصميما على التضحية الى آخر مدى ، وعهدا وثيقا يبذل الروح حماية لها ، ونصرا لأبطالها .



فجر جديد

قامت ثورة ٢٣ يوليو تحقيقا لارادة الشعب ، وتأكيدا لسيادته ، وفى مدى سنوات قلائل استطاعت هذه الثورة أن تطهر البلاد من الاستعمار وأعوانه ، وأن تنهى الاقطاع الزراعى لتحرر الفلاح ، وترد

اليه كرامته ، وأن تتخلص من الاحتكار ، وتجرد رأس المال من استغلاله وسيطرته . وقبل هذا كانت قد أسقطت الملكية العميلة لتقيم الجمهورية ، وألغت الأحزاب الفاسدة لتوحد نضال الشعب .

لقد آمنت الثورة بأنها كعمل شعبى لا بد أن تؤكد سيادة الشعب ، وأن تضع السلطة كلها فى يده ؛ ولهذا حرصت على أن تضمن لقوى العمال والفلاحين فى الوحدة الوطنية – بأشكالها السياسية المختلفة – نصف قوة النفوذ السياسى والاجتماعى فى الدولة .

وهكذا انتصر الشعب انتصارا كاملا ، فلم يعد الاستعمار صاحب الكلمة العليا ، ولم تعد الأحزاب تحرك أجهزة الحكم لتخدم المنافع والمطامع والأغراض ، واختفى الاقطاع لتشرق صورة جديدة لمجتمع آخر تتكافأ فيه الفرص ، ويتساوى فيه المواطنون .

ولقد كان لهذا التغيير العميق أثره الحاسم فى العلاقات التى تربط بين الشرطة والشعب .

فلو استطعنا أن نستعيد اليوم تلك الصورة القديمة التى كانت تتكرر دائما حينما كان رجل الشرطة يطرق باب أحد المواطنين ، فاذا سأل المواطن عن الطارق أجاب رجل الشرطة فى اعتزاز : « أنا الحكومة ! » فاننا نجد أن هذه الصورة القديمة لم يعد لها مكان اليوم ، لأنها لو حدثت فان المواطن يستطيع أن يجيب رجل الشرطة باعتزاز أكبر : «وأنا الشعب الذى تأكدت سيادته فوق كل سيادة !»

وهكذا أخذت مفاهيم جديدة تتغلغل فى جهاز الشرطة أساسها الولاء للشعب وحده ، لا للأحزاب ولا للاقطاع ، قوامها المساواة بين المواطنين جميعا لا تزيد أقدارهم بأزيائهم أو أسمائهم أو مكانتهم !

كان هذا هو الأثر الأول الذى أحدثه قيام الثورة فى أهداف رسالة الشرطة واتجاهها .

ومن ناحية أخرى كان قيام الثورة ايذانا بحركة بعث جديد فى مختلف القطاعات والميادين وبداية سعى دءوب جاد نحو التطور لتعويض مافات فى عهود السيطرة والاستغلال حتى يستطيع مجتمعنا أن يلحق بعصر الفضاء الذى يعيش فيه .

أطلقت الثورة روحها فى كل أرض ، ومست بايمانها كل كيان ، فبدأت حركة اصلاح وتطوير – على أوسع نطاق وبأكبر عزم – تمتد الى مختلف القطاعات ، الى الصناعة ، والزراعة ، والتعليم ، والبحث العلمى ، وشتى نواحى الحياة .

ان جهاز الشرطة – وهو جزء من هذا الكيان الكبير – لايستطيع الا أن يمضى مع موكب التطور ، ولا يستطيع الا أن يساير الحياة الجديدة التى صنعتها ارادة الثورة فى وطننا .

ان الشرطة لاتزال ترتبط فى الأذهان بالحكم القائم فى الدولة، وان هذا الارتباط يتجلى فى القرية بوضوح أكثر ، ومن هنا أصبح على رجال الشرطة أن يمثلوا مبادىء الثورة بين الناس ، يراهم الشعب أمنا وعدلا ، وسيادة وكرامة .

ولهذا اختصت الشرطة بنصيب كبير من الجهود ، تدعم قدراتها وتعزز امكانياتها ، لتبلغ مستوى آمال أمتها ، وطموحها البعيد .

فبالرغم من الاهتمام المتزايد برفع مستوى الحياة فى وطننا ومضاعفة الدخل القومى وما يتطلبه كل ذلك من حشد الامكانيات وتعزيز الاستثمارات فى قطاعات الانتاج المختلفة – أخذت الثورة

تقدم لجهاز الشرطة اعتمادات مالية متزايدة فى محاولة ثورية لتعزيز امكانيات هذا الجهاز ، وتهيئة الظروف المناسبة حتى يؤدى رسالته على أكمل وجه ٠

ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أن ميزانية وزارة الداخلية كانت فى سنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣ مبلغ ١٠٠ر٦٣٧ر٩ جنيه ، ثم أخذت تتدرج فى الزيادة حتى بلغت ٠٠٠ر١٣٦ر٣١ جنيه فى ميزانية ١٩٦٤ – ١٩٦٥ ٠

والى جانب تعزيز الامكانيات المادية – عملت الثورة على رفع الروح المعنوية لرجال الأمن أنفسهم حين أطلقت طاقات الأمل ، وصنعت لهم ولغيرهم مجتمعا يتفاخر بشرف العمل ، ثم أعطتهم تقديرها المادى والأدبى اشارة الى الأمل الذى ينعقد عليهم ، والرسالة التى تنتظر منهم ٠

وهكذا تحدد الطريق أمام جهاز الشرطة ، وتهيأت الفرصة ليبدأ من جديد أداة فى خدمة الشعب تساهم فى موكب التطور ، وتشارك فى بناء المجتمع الجديد ٠

الفصل الثانى

عقبات على الطريق

- الأغلبية أميون
- بغير مأوى
- أسلحة بدائية
- أزمة ثقة



ليس من شك أن كل تطور جاد تقوم فى وجهه المشاكل ، وتعترضه العقبات ، ولقد واجه جهــاز الشرطة ــ فى طريقه الى التطور ــ مشكلات متعددة كانت كلها وليدة الفوضى وسياسة الارتجال التى كانت طابع العهد الماضى .

فجهاز الأمن ــ عند قيــام الثورة ــ لم يكن على درجة من الكفاية تمكنه من حمل مسئولياته ، وكان عليه أن يعمل بسرعة ــ فى اتجاهات شتى ــ ليزيل أنقاض الماضى حتى يستطيع أن يبدأ الحاضر السليم، ويصنع المستقبل المشرق .



الأغلبية
أميون !

كانت عقد المشكلات التى واجهت جهاز الشرطة عند قيـــام الثورة ضعف المستوى الثقافى لجنود الشرطة بصورة كانت تدعو فى كثير من الأحيان الى التندر والسخرية !

ان هؤلاء الجنود هم الأساس والقاعدة ، وهم المظهر والجوهر ، وكل تطور لايقوم بهم لن يترك الأثر أو يعطى الثمر .

ان الثقافة بالنسبة لرجل الشرطة ليست ترفا ذهنيا ، ولكنها ضرورة تتصل بعمله ، وتؤثر فى شخصيته ، وتنعكس على معاملاته مع المواطنين .

ولم تكن مشكلة رفع المستوى الثقافى لجنود الشرطة سهلة الحل ، لأنها كانت بعيدة الامتداد فى أعماق الماضى حينما كانت السلطات القائمة على الحكم ترسم سياستها ، ليظل جنود الشرطة على درجة من الجهل وضيق الأفق بحيث لا يستطيعون أن يتدبروا اوامرها او يناقشوا مظالمها . كانت تريدهم دائما اداة لبطشها بغير فكر ، وسلاحا فى يدها بغير ارادة .

وليس أدل على ذلك من أنه عندما قامت الثورة سنة ١٩٥٢ كان أكثر من ٧٠٪ من جنود الشرطة اميين لا يجيدون القراءة ولا الكتابة .

وهنا برزت مشكلة ضخمة ، وبدأت محاولات دائبة للتغلب عليها : ان بقاء أكثر من ٥٠٫٠٠٠ جندى من رجال الشرطة أميين ــ بغير شك ــ عقبة تقف فى مواجهة أى تطور بحيث لا يمكن معها ــ مهما تكن جوانب الاصلاح الاخرى ــ أن يحقق جهاز الشرطة التقدم الذى يسعى اليه .

وفى الوقت نفسه فان التخلص من الأميين داخل جهاز الشرطة لم يكن مستطاعا ، لأن هذا الجهاز لا يمكن أن يستمر فى أداء دوره بعد أن يتخلص من ثلثى افراده دفعة واحدة .

وبالاضافة الى ذلك كان هناك الجانب الانسانى للمشكلة ، لان الثورة قامت من أجل توفير الحياة الكريمة لأبناء الشعب واقامة

العدل الاجتماعي ، ولا يعقل في ظل مبادئها الانسانيـة أن يمضي التطور فوق الضحايا ، وأن يكون ثمن الاصـلاح تشريد ٥٠٠٠٠ اسرة . .

لهذا اتخذ جهاز الشرطة طريقه الى علاج هذه المشكلة بخطوات وئيدة ، ولكنها في الوقت نفسه مجدية .

بدأت هذه الخطوات بتعديل قانون هيئة الشرطة بحيث أصبحت اجادة القراء والكتابة شرطا أساسيا ينبغي توافره فيمن يرغب في الالتحاق بخدمة الشرطة ، وبذلك توقف المنبع الذى كان يتدفق منه الأميون ، وتمكن جهاز الشرطة بسد هذه الثغرة – أن يمنع – على الأقل – اية زيادة في عددهم .

ثم بدأت خطوات اخرى بعد ذلك لتصفية العساكر الأميين الذين يعملون بالشرطة في مدى ينتهى فى مايو سنة ١٩٦٥ ، وأنشـئت في مختلف مديريات الامن فصول خاصة لمحو الأمية يلتحق بهـا جنود الشرطة الأميون بصفة دورية لتعلم القراءة والكتابة .

ولقد أخذت بالفعل أعداد هائلة من جنود الشرطة تفيد من هذه الدراسات واستطاعت أن تتخلص من الأمية تماما على حين اختفت اعداد اخرى من الاميين الكبار السن الذين انتهت مدة خدمتهم .

وهكذااستطاعت الجهود أن تتغلب علىهذه المشكلة المستعصية فلم يبق منها الا آثار قليلة فى طريقها الى الاختفاء .

على أن مجرد اجادة القراءة والكتابة لايمكن أن يقـدم رجل الشرطة المناسب وخاصة فى بعض الاجهزة التى تتطلب مسـتوى معينا كالسياحة والجوازات والمرور والنجدة وغيرها، ولهذا أنشئت مدارس الثقافة بقصد رفع المستوى الثقافى لجنود الشرطة ، وألحق بها الجنود من مختلف الجهات بصفة دورية لدراسة المواد القانونية والادارية وأنظمة الشرطة والعـلاقات العـامة ومبـادىء اللغـة

الانجليزية بالاضافة الى التوعية القومية التى تشمل دراسة الميثاق الوطنى وقانون الاتحاد الاشتراكى العربى والقومية العربية .

والى جانب هذه المدارس روعى ألا تنقطع صلة الجندى بالدراسة فأنشئت فرق « تدريبية مختلفة للجنود يلتحقون بها تباعا لرفع مستوياتهم العلمية والتدريبية واطلاعهم على أحدث الطرق والاساليب المتبعة فى مجالات عملهم ، وقد بلغ عدد الجنود الذين أفادوا من الفرق التدريبية حتى الآن ٣٠ر٥٨٦ صف ضابط وشرطيا .

ثم بدأت خطوة ثورية جديدة على الطريق نفسه وهى انشاء مدارس صف ضباط الشرطة لتخريج أفواج جديدة من رجال الشرطة يمثلون طلائع جيل جديد تتناسب درجة اعداده مع خطورة المهمة التى يحملها .

وتقبل هذه المدرسة الحاصلين على الشهادة الاعدادية ، ثم تقوم بتدريبهم علميا وفنيا وعسكريا على أعمال الشرطة المختلفة كالمباحث والجوازات والجنسية والسياحة والسكرتارية .

وقد قامت المدرسة حتى الآن بتخريج ٢٫٠٠١ ضابط صف يعملون حاليا فى ادارات الشرطة الرئيسية ووحداتها .

وتتجه الجهود الى التوسع فى القبول بهذه المدرسة بحيث يصبح جميع ضباط صف الشرطة فى المستقبل القريب من خريجيها .

ان مشكلة رفع المستوى الثقافى لجنود الشرطة — وان لم تكن قد انتهت تماما — حققت قدرا كبيرا من النجاح ، ويكفى أن نذكر هنا أن عددا من جنود الشرطة لم يقنعوا بما حصلوه من ثقافة ، بل تابعوا دراستهم فى الجامعات والمعاهد العليا .

ان كل وقت يمر يخدم هذه المشكلة ويقربها من الحل النهائى .



بغير مأوى !

ومن بين المشكلات الأخرى التى واجهت جهاز الشرطة فى طريقه لرفع مستوى كفايته حالة المبانى التى تشغلها أجهزة الشرطة، فقد كانت كلها بين أبنية توشك أن تتداعى وأبنية ضيقة تقصر عن استيعاب احتياجات هذه الاجهزة ، وأصبح من الواضح أن تجاهل هذه المشكلة وعدم وضع علاج حاسم لها سوف يؤديان فى وقت قريب الى أن تجد أجهزة الشرطة نفسها بغير مأوى ، أو أن تتحمل ميزانيتها أعباء متزايدة نتيجة لاستئجار مبان غير مناسبة ٠

لقد كانت سياسة الارتجال فى العهد الماضى لا تجد مخرجا من هذه المشكلة الا عن طريق الاستئجار حتى لقد وصلت قيمة المبالغ التى تدفع فى هذا الجانب أكثر من ستين ألف جنيه فى العام الواحد ٠

وحين بدأ التطور الثورى فى جهاز الشرطة وضعت سياسة ثابتة لتوفير احتياجات أجهزة الأمن من الأبنية حتى يمكن التخلص تدريجيا من المبانى المستأجرة والمبانى الحكومية المتداعية ٠

فتم الاتفاق مع المؤسسة العامة للأبنية على اقامة المبانى اللازمة للشرطة فى مدى عشر سنوات ، وقدرت التكاليف الاجمالية لهذه المبانى بمبلغ ٦٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه ٠

وقد أمكن خلال السنوات التى تلت قيام الثورة ــ انشاء ٦٤ نقطة للشرطة و ١٤ مركزا ، كما تم اقامة ٨٧ بنـــاء خاصا بأجهزة الأمن الأخـــرى كمراكز التـــدريب وثكنات فرق الأمن واللاســـلكى وغيرها ٠

وقد روعى فى هذه المبانى الجديدة أن توفر الراحة والاستقرار لرجـــال الشرطة فى الريف فأنشىء طابق اضـــافى أعلى مبنى نقط الشرطة ، ليكون مســـكنا لضابط النقطة كما أقيمت مساكن خاصة لمديرى الامن ومأمورى المراكز ٠

وهـــكذا أمكن التغلب على جانب رئيسى من المشكلة على حين يستمر تنفيذ البرنامج الموضوع طبقا لتخطيط سليم ٠

وبذلك لن يمضى وقت طويل حتى تختفى تماما مشكلة الايواء بالنسبة لأجهزة الأمن ، وتصبح المبانى التى تحتلها هـــذه الأجهزة مناسبة لاحتياجاتها لائقة بكرامة الرسالة التى تحملها ٠



أسلحة بدائية !

واجه جهـــاز الشرطة مشـــكلة التخلف فى التسليح ، فقـــد كانت الأسلحة التى يحملها رجال الشرطة من الأنواع العتيقة التى

لا تتلاءم مع التطور السريع الذى شمل صناعة الاسلحة فى السنوات الأخيرة ، ولا تقوى على مواجهة الخارجين على القانون الذين يسلحون أنفسهم بالرشاشات والبنادق السريعة الطلقات وغيرها من الأسلحة الحديثة التى وصلت الى أيديهم من مخلفات الحرب العالمية الثانية .

وفى كثير من المعارك التى دارت بين رجال الشرطة والخارجين على القانون ظهر بوضوح قصور السلاح الذى يحمله رجل الشرطة سواء فى المدى الذى يصل اليه ، أو فى معدل النيران ودقة التصويب .

والواقع أن كثيرا من أسلحة رجال الشرطة عند قيام الثورة كانت تمثل المحاولات البدائية الأولى لصناعة الأسلحة فى السنوات التى تلت اكتشاف البارود !.

وفى مواجهة هذه المشكلة وضع تخطيط سليم لتجهيز رجال الأمن بأحدث الأسلحة بدأ بسحب البنادق العتيقة كالقرابينات وبنادق الرامنتون والجريز والمارتينى أنفيلد ، وذلك على مراحل متقاربة ، وقد بيع من هذه الأسلحة عشرة آلاف قطعة اشترتها الشركات الاجنبية بأسعار مجزية وبالعملة الصعبة ، واستثمر ثمنها فى شراء أسلحة جديدة بدلا منها .

وتم الاتفاق مع وزارة الحربية على أن تمد أجهزة الأمن بنحو ٣٠ ألف بندقية لى أنفيلد ونحو ٥٠٠ من الرشاشات « البرتا واللانكستر وبور سعيد » وزعت على وحدات الشرطة المختلفة ، كما تم الاتفاق مع هيئة المصانع الحربية على صنع ١٠٫٠٠٠ بندقية طراز رشيد وهى بندقية سريعة الطلقات على مستوى عال من الكفاية والدقة .

وقد أثمرت هذه السياسة ثمرتها المرجوة ، فأصبحت الأسلحة فى يد رجال الشرطة من القوة والدقة والفاعلية بحيث تمكنهم من مواجهة جميع الاحتمالات اذ قدر لهم الاشتباك مع الخارجين على

سلطان القانون ، فضلا على أثرها فى رفع الروح المعنوية لديهم وتأكيد الشعور بالثقة والاعتداد فى نفوسهم .



أزمة ثقة

كانت الصلات بين الشرطة والشعب على أسوأ ما تكون ، فقد قامت هذه الصلات على روح الاستعلاء وفكرةالسيادة من جانب الشرطة ، وعلى الكراهية الشديدة والنفور المطلق من جانب الشعب.

ان الحقيقة المؤكدة التى ينبغى أن يمضى التطور فى هداها ان الشرطة ــ مهما بذلت ، ومهما جدت ، ومهما استعدت ، ومهما انفقت ــ لايمكن ان تحقق اهدافها بنجاح دون فهم صحيح وثقة ومحبة وتعاون أكيد من جانب الجمهور .

ان رسالة الشرطة ــ بحكم طبيعتها ــ تتصل اتصالا وثيقا بالمواطنين ، ولا بد أن تقوم هذه الصلات على أسس جديدة تختلف تماما عن الماضى ، وتتفق مع المبادىء الجديدة التى قامت الثورة من أجلها .

فمن القواعد المقررة فى الأنظمة البوليسية « أن مظاهر الثقة والاحترام والتقدير التى يكنها الشعب للشرطة تكاد تكون الأساس

لمـا تتمتع به من السلطة ، ونتيجة لهذا فان انحلال هـذه الرابطة يؤدى الى انتقاص السلطة التى تستمدها الشرطة من تقدير الجمهور، مما يدفع الحكومات الى تزويد الشرطة بسلطات تعسفية تمكنها من أداء واجبها ، ومن ذلك ما لجأت اليه بعض الشرائع الأجنبية من فرض عقوبات على الاخلال بمعاونة الشرطة » ٠

ان مجتمعنا الجديد لن يسمح للشرطة بسلطات تعسفية تمكنها من أداء واجبها ، وان عليها دائما أن تستمد سلطاتها من ثقة الشعب بها ، وتقديره لها ٠

لقد أعلنت الشرطة أنها فى خدمة الشعب ، ورفعت شعارها فوق مختلف المـراكز والأقسـام ، وفى كل مناسـبة أخذت تؤكد ايمانها بمبـادىء الثورة التى تحـرص على كرامة المواطن وتصـون حريته ، وأخذت الشرطة فعلا فى تطبيق هذه السياسة الجديدة التى تتمشى مع ظروف مجتمعنا الحر ٠

ولكن هل يمكن أن تنتهى المشكلة عند هذا الحد ؟

هل يمكن الشرطة أن تكتسب فى سنوات قليلة الثقـة التى فقدتها طوال عشرات السنين ؟

أيستطيع الشعب أن يفتح صفحة جديدة فى علاقته مع الشرطة، وينسى تماما تلك الصـفحات الكثيرة التى سجلت صـورا قاتمة من النفور والكراهية ؟

هل يستطيع الشعب أن ينسى بسهولة ــ أن جهاز الشرطة فى تاريخه الطويل كان سندا لأطماع الحزبية ، وأداة لمظالم الرجعية ، ودعامة لاستبداد الاقطاع ؟

أيمكن أن نطلب من المـواطنين ــ فى يوم وليـلة ــ أن يمـدوا أيديهم بالتعاون الصادق مع جهاز الشرطة ، وذكريات الأمس لاتزال

فى أذهانهم ، بل أكثر من ذلك آثار السياط لا تزال فوق أجسامهم ؟

وهكذا فان مشكلة العلاقات بين الشرطة والشعب كانت مشكلة نفسية عميقة الجذور ، لا يمكن أن تحل فورا مهما تكن جهود الشرطة ، ومهما حسنت نيتها وتبدلت وسائلها ·

كان على الشرطة لتسترد كل ثقة الشعب التى فقدتها أن تبذل جهودا مضاعفة لتؤكد شعارها أمامه ، وربما لتقدم له أكثر من ذلك تعويضا أو تكفيرا – ان صح التعبير – عن كل أخطاء الماضى ·

ولكننا – انصافا للحقيقة – نذكر أن الصعوبة التى واجهت المشكلة جاءت أيضا من جانب بعض رجال الشرطة ·

رجل الشرطة الذى عاش كل هذه السنين الماضية من حياته سيدا مهيبا يمثل الحكومة كلها ! هل يمكن أن نطلب منه هو الآخر أن ينسى الصورة القديمة تماما ، وأن يتقبل الوضع الجديد عن ايمان به وحماس له ؟
هل يمكن فورا أن يصبح فى خدمة الشعب فعلا وهو الذى عاش حياته كلها سيدا للشعب ؟

قد نستطيع أن نملأ رأسه بكل المبادىء الجديدة التى حملتها رياح الثورة ، ولكننا لن نقدر – فى الحال – أن نغسل صدره ونطهر نفسه من الكبرياء الحمقاء والغرور الممقوت الذى أورثته اياهما عهود ما قبل الثورة !
وهكذا لم يكن الطريق سهلا ولا ميسرا ، ولكنه مع ذلك كان جديرا بكل سعى وراءه ، وكل جهد يبذل فى سبيله ·

واليوم – بعد اثنى عشر عاما من قيام الثورة – تحسنت العلاقات بين الشرطة والشعب الى حد كبير يبعث على الاطمئنان.

ففى كثير من القضايا والجرائم التى وقعت أخيرا ــ وقف المواطنون مع الشرطة يقدمون لها الجهد والعون .

وفى كثير من هــذه القضايا ــ رفض المواطنون باصرار أية مكافأة مادية على معاونتهم للشرطة ايمــانا منهم ان ماقامــوا به واجب يؤدونه لمجرد الواجب .

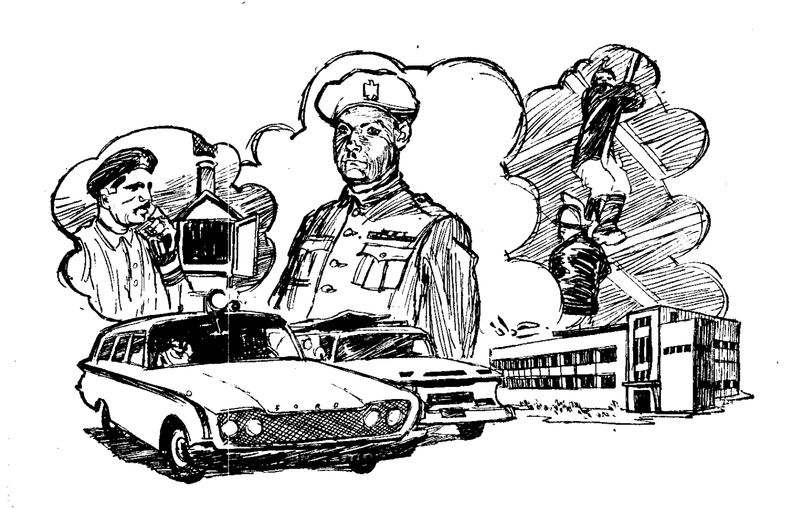
ان استجابة المواطنين للشرطة وتفاعلهم معها أصبحا اليوم حقيقة مؤكدة تسجل الاحصائيات تقدمها المستمر .

لقد عرفت الشرطة أن طريقها الوحيد ــ لكى تكتسب كل ثقة الشعب ــ ان تكون هى ــ بكل ايمانها وكل جهدها ــ فى خدمة الشعب .

الفصل الثالث

فى خدمة الشعب

- تيسير الخدمات
- أجهزة جديدة
- قوانين متطورة
- التحرر من الروتين



أدركت الشرطة طريقها فى مجتمعنا الجديد ـ حين عرفت أن مكانها الطبيعى أن تكون فى خدمة الشعب ، ساهرة على أمنه ، حريصة على انتصاراته ومكاسبه •

لقد تبلورت رسالة الشرطة وتحددت أهدافها فى شعار واضح « الشرطة فى خدمة الشعب » •

وعلى هذا الطريق مضى جهاز الشرطة فى محاولات دائبة كى يصبح هذا المعنى حقيقة واقعة ، لا مجرد شعار يرفع أو كلمات تتردد ، وانما يجب أن يظهر هذا الجهاز فى ثوب آخر وكيان جديد يختلف تماما عن الماضى •

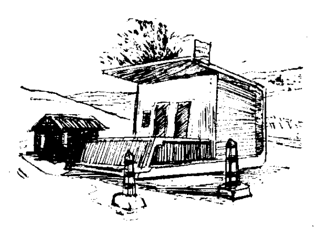
كانت بداية الطريق أن يحدث تحويل واضح من جانب أجهزة الشرطة فى أسلوب معاملة المواطنين بحيث تقوم هذه المعاملة على أساس وطيد من الاحترام •

وتحقيقا لهذه الغاية ـ أكدت قيادات أجهزة الشرطة ـ أكثر من مرة ـ ضرورة حسن معاملة المواطنين والعمل على كسب ثقتهم حتى لو كان المواطن على خطأ فيما يطالب به ؛ فان واجب الشرطة أن تقنعه بذلك فى أسلوب يتسم بالمودة والاحترام•

لقد مضى ذلك العهد الذى كانت الشرطة فيه أداة للبطش ووسيلة للارهاب . وأصبح عليها أن تنفذ القانون دون مساس بشخصية المواطن أو اهدار لكرامته .

ان رسالة الشرطة اجتماعية : مقومات أدائها ضبط النفس وسعة الصدر ، انسانية لا تستمد هيبتها من القهر والعنف ، وانما نجاحها الحقيقى أن تعلم بالحب ، وتقود بالتراحم .

لقد أصبح « حسن معاملة الجمهور » أحد الموضوعات الرئيسية التى يتلقاها رجل الشرطة بصفة دائمة فى مختلف طوابير الدرس ومناهج التدريب .



تيسير الخدمات

ان خدمات الشرطة ينبغى أن تصل الى المواطنين فى سهولة ويسر دون أن يتجشموا مشقة الوصول اليها .

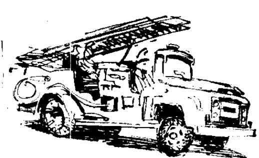
وتحقيقا لهذه الغاية ـ اتجهت سياسة جهاز الأمن منذ قيام الثورة ـ الى التوسع فى انشاء نقط الشرطة وخاصة فى الريف حتى أصبح عدد نقط الشرطة الآن ٥٨٦ نقطة بزيادة قدرها ١٢٩ نقطة عما كان موجودا فى سنة ١٩٥٢ ، كما زاد عدد نقط الشرطة المؤقتة

الى ١٣٢ نقطة على حين كان عددها قبل قيام الثورة لا يتجاوز ٢٨ نقطة فقط ٠

ان الهدف الذى تسعى اليه سياسة الأمن من وراء التوسع فى انشاء نقط الشرطة أن يكون هناك نقطة لكل قريتين او ثلاث قرى على الأكثر حتى لايتحمل المواطنون فى الريف مشقة السفر البعيد للوصول الى خدمات الشرطة ٠

ومن ناحية اخرى فقد لوحظ ان بعض الأحياء السكنية التى تقع فى اطراف المدن اصبحت بعيدة عن أقسام الشرطة ، ولهذا انشئت اكشاك شرطة فى هذه الأحياء مزودة بأجهزة تليفونية ، وعين لكل منها ضابط صف لتلقى بلاغات المواطنين تأمينا لهذه المناطق وتيسيرا على المقيمين فيها ٠

أجهزة جديدة



بدأ جهاز الأمن – استجابة للتطور الثورى – فى انشاء أجهزة جديدة تسد حاجة الجماهير ، وفى الوقت نفسه تمكنه من أداء رسالته فى خدمة الشعب ٠

ومن بين هذه الأجهزة – شرطة النجدة – التى كان الهدف من انشائها تسهيل اتصال المواطنين بوحدات اللاسلكى للابلاغ عن الحوادث أو لطلب المعونة ٠

وقد أدت شرطة النجدة **خدمات جليلة للأمن العام – سواء فى** منع الجريمة قبل وقوعها أو ضبط الجرائم والمتهمين فيها على وجه

السرعة ـ كما أدت فى الوقت نفسه الكثير من الخـدمات الانسانية للمواطنين ٠

وتوضح الاحصائيات أن شرطة النجدة تلقت (١٢١٫٨٩٩) بلاغا خلال عام ١٩٦٣ من بينها ٦٦٫٠٠٨ بلاغات عن طلب خدمات عامة لا تتعلق بالأمن العام ٠

فاذا ما تذكرنا ما كان يحدث قبل قيام الثورة من أن كثيرا من أصحاب الحقوق والمصالح كانوا يفضلون ترك حقوقهم والتغاضى عن مصالحهم على التوجه الى مركز الشرطة خوفا مما ينتظر أن يلاقـوه هناك من اهمال أو استفزاز أو اهانة واذا قارنا هذه الصورة القديمة بالصـورة الجـديدة التى نراها كل يوم : الطالب الذى يلجأ الى الشرطة ليصل الى الامتحان فى موعـده ، والمريض الذى يستغيث بالشرطة ليطلب الدواء ـ وجدنا أن كل هذا يدل على أن الشـعب أصبح كبير الأمل فى الشرطة واسع الثقة بها ٠

ولقد قدمت الشبكة اللاسلكية خدمات رئيسية أخرى للبنـوك والشركات الكبرى اذ زودت هذه المؤسسات التجارية الهامة بخطوط تليفونية تتصل اتصالا مباشرا بغرفة العمليات فى وحدة اللاسلكى بكل مدينة ، وذلك لتأمين هذه المنشآت المالية من أخطار السرقة والحريق وغير ذلك ٠

ومن مشاكل المجتمع التى تصدى جهاز الأمن لمعالجتها على أسس من العلم والدراسة ـ مشكلة الأحداث الجانحين ٠

ان الأحـداث بحكم سنهم وظروفهم يتطلبـون لونا خاصـا من المعاملة سواء عند ضبطهم أو عند محاولة اصلاحهم وردهم الى طريق الصواب ؛ ولهذا أنشىء جهاز متخصص لمكافحة انحراف الأحـداث ولمنع استغلالهم استغلالا منافيا للقانون والآداب العامة ، وأعد لهذا الجهـاز برنامج تدريبى يشـتمل على دراسة نظـرية فى مشاكل

الأحداث وعوامل انحرافهم ووسائل وقايتهم وسيكلوجية الحدث المنحرف وأسلوب معاملته ، كما يشتمل فوق هذا على زيارة المؤسسات التى يودعها الأحداث لدراسة مشاكل الأحداث وطرق علاجها فى ضوء الواقع العملى ٠

وقد استعانت مكاتب الأحداث بالعنصرالنسائى بعد ما تبينت مقدرته على تفهم مشاكل الأحداث وعلاجها ، فعززت هذه المكاتب بعدد من باحثات الشرطة من خريجات كليات الحقوق والآداب ومعاهد الخدمة الاجتماعية ٠

وتعمل مكاتب الأحداث فى تعاون وثيق مع الجهات المسئولة بوزارة الشئون الاجتماعية ومع الاتحاد العام لرعاية الأحداث ، وقد أصبح اختصاصها كاملا فى كل الجرائم التى تقع مع الأحداث ؛ اذ تتولى اتخاذ الاجراءات فيها بأسلوب خاص يلائم نفسية الحدث ، ويساعده على العودة الى الطريق الصحيح ٠

ولما كان النشاط الذى يجرى على صفحة النيل يستلزم أجهزة معينة لمتابعته فقد أنشئت وحدة الانقاذ النهرى لتقوم بأعمال الانقاذ فى نهر النيل وفروعه ولتتولى تأمين المسابقات الرياضية المائية والرحلات النيلية الهامة ، وقد درب أفراد هذه الفرقة على أعمال الانقاذ النهرى على يد فرقة الضفادع البشرية بالسلاح البحرى ، كما زودت هذه الوحدة بما تحتاج اليه من معدات وفى مقدمتها أجهزة الغطس الحديثة ٠

ولقد قامت هذه الفرقة بالكثير من الخدمات الانسانية التى تتصل بأعمال الانقاذ فى مجرى النيل وفروعه ، ومن بينها حادث غرق الصندل فى النيل قرب مدينة مغاغة الذى راح ضحيته أكثر من مائتى غريق ؛ اذ قامت بانتشال جثث الضحايا ، وكان آخر الحوادث التى اشتركت فيها حادث غرق ١٣ سائحا فنلنديا فى

مركب شراعى أمام فندق سميراميس فتمكنت من انتشالهم جميعا أحياء .

ومن بين الأجهزة الجديدة التى أنشئت لخدمة المواطنين أيضا وحدة الارشاد الفنى ومهمتها تقديم الخبرة والارشاد الى المؤسسات والشركات والبنوك وغيرها لتأمينها ضد حوادث السطو والسرقة . كما امتدت خدماتها الى مختلف المواطنين تقدم لهم معاونتها فى مجالات الأمن ، فأصبح من حق أى مواطن أن يتصل بهذه الوحدة تليفونيا ليلطب أحد خبرائها دون أى مقابل مادى ، فيقوم بتأمين سكنه أو متجره أو تقديم خبرته اليه .

واذا كانت كل هذه الأجهزة الجديدة قد استهدفت أولا وأخيرا خدمة الشعب فقد أنشئت أجهزة أخرى لردع كل من تحدثه نفسه بالخروج على القانون أو العبث بأمن المجتمع ، ومن هذه الأجهزة « فرقة المطاردة » التى أنشئت لمواجهة العصابات التى تتخذ من الجبال بمحافظات الوجه القبلى أوكارا تنقض منها على الآمنين .

ولم تكن أجهزة الشرطة المحلية — بما لديها من امكانيات محدودة — قادرة على مواجهة هذه العصابات الأمر الذى كان يضعف من ثقة الشعب فى قدرة جهاز الشرطة على صيانة أمنه .

وقد أعدت فرقة المطاردة اعدادا خاصا يمكنها من مواجهة هذه العصابات فى معاقلها ، ولقد نجحت هذه الفرقة وحققت أهدافها فى ردع الخارجين على القانون مما دعا الى انشاء ثلاث فرق أخرى فى محافظات أسيوط وسوهاج وقنا ، استطاعت أن تقضى تماما على العصابات التى طالما أقضت مضجع المواطنين فى تلك المناطق . ولم يعد اليوم بوسع أية عصابة أن تتحدى القانون أو تروع الآمنين على النحو الذى كان يجرى فى سنوات ما قبل الثورة عندما كانت

عصابات الخط وعواد وغيرها تهزأ بالقانون والقائمين عليه ، وتحصل اتاواتها من المواطنين بالارهاب والتهديد !

وتسجل احصائيات الأمن أنه فى سنة ١٩٦٣ لم تقع سوى جناية خطف واحدة استهدف الجناة فيها أشخاصا بالغين ، أما ماعداها فقد كان المجنى عليهم أطفالا اختطفتهم نساء بدافع اشباع غريزة الأمومة ، وقد أمكن العثور على هؤلاء الاطفال جميعا وأعيدوا الى ذوى قرابتهم ماعدا طفلا واحدا ٠





قوانين متطورة

تبين أن كثيرا من التشريعات الخاصة بالأمن العام والتى كان معمولا بها قبل قيام الثورة ـ وضعت فى عهد الاستعمار والحزبية لخدمة مصالحهما قبل أى تقدير آخر ، كما تبين أن هذه القوانين لم تعد تتناسب مع المفاهيم الجديدة التى سادت مجتمعنا الاشتراكى ، ولم تعد قادرة على الوفاء بمطالب الشعب ـ وكما عبر الميثاق ـ فان سيادة القانون تتطلب تطويرا واعيا لنصوصه ٠

ولهذا اتجهت الجهود الى الغاء الكثير من التشريعات القائمة واستبدلت أخرى بها تتناسب مع احتياجات المواطنين وتسد مطالبهم ٠

ومن أهم القوانين التى شملها التطوير قانون العمد والمشايخ الذى قرر حق كل مواطن من سكان القرية فى انتخاب العمدة بعد أن كان هذا الحق مقصورا على فئة الملاك دون سواهم ، كما قرر قصر مدة البقاء فى العمودية الى خمس سنوات بعد أن كان البقاء فى هذا المنصب غير محدود بأجل ٠

ولما كان مبدأ تكافؤ الفرص من المبادىء الاساسية التى قررتها الثورة الاشتراكية فقد ألغى شرط النصاب المالى ، وحتى لا تصبح وظيفة العمدة والمشايخ حكرا لأسر معينة فقد استلزم القانون فيمن يعين شيخا ألا يمت بصلة القرابة أو المصاهرة لعمدة القرية حتى الدرجة الرابعة ٠

ومن بين القوانين الثورية الجديدة القانون الخاص بالغاء مشايخ الحارات ، فقد كان من المؤسف حقا أن المواطن لا يمكن أن يخلى سبيله الا بعد أن يقوم شيخ الحارة بضمانته وذلك فى مقابل ثمن معلوم ، فكانت هذه الرشوة العلنية تجرى فى مراكز الشرطة وأقسامها تحت سمع رجالها وبصرهم !

وقد استبدل بهذا النظام ـ الذى دام ٧٧ عاما ـ نظام آخر أسندت فيه وظائف مشايخ الحارات الى مندوبين من رجال الشرطة المختارين ، وقد أسفر تطبيق هذا النظام الجديد عن نتائج طيبة ٠

ولما كانت الثورة قد استهدفت كفالة الكرامة والكفاية والعدل لمختلف المواطنين فقد تغير تبعا لذلك الكثير من المفاهيم والقيم الانسانية ، وامتد هذا التطور عبر القضبان ـ داخل السجون ـ **فتبدلت النظرة الى السجين من انسان شاذ منحرف ينبغى أخذه بالشدة والعنف الى مواطن تعس دفعته الظروف الى الانحراف والاجرام ، ومن ثم فان واجب المجتمع أن يأخذ بيده وان يوفر له الحياة اللائقة فى السجن ، ثم يهيىء له حياة شريفة بعد اطلاق سراحه ٠**

وهكذا تطورت السجون منذ قيام الثورة سعيا وراء هذه الغاية الجليلة ، واطرد هذا التطور من سنة الى اخرى مستهديا بأحدث مبادىء علم العقاب متمشيا مع توصيات المؤتمرات الدولية بشأن معاملة المسجونين •

وبوحى من كل هذه القيم والأهداف صدر قانون تنظيم السجون فاستحدث كثيرا من المبادىء الانسانية ووضع أسسا رئيسية تتمثل فى معاملة المحكوم عليه كانسان له حقوق على المجتمع مع تجنيبه الاحساس بالمذلة والهوان ، كما أخذ هذا القانون بالنظريات الحديثة فى تفريد العقاب بحيث تلائم طرق تنفيذ العقوبة حالة كل مجرم وظروفه ، كما أخذ بأحدث النظريات العقابية فى تخفيف العقوبة المفروضة على السجين تدريجيا بحيث تتضاءل هذه القيود اذا مادنا موعد الافراج حتى لايشعر المسجون بفارق كبير بين الحياة داخل السجن وخارجه فيتسنى له مواجهة الحياة — عقب الافراج عنه — بغير عناء أو حرج •

ومن القوانين الجديدة أيضا قانون الاحوال المدنية الذى صدر على غرار ما أخذت به أكثر الدول المتقدمة حتى يكون لدى الدولة بيان كامل عن كل مواطن وعن كل مايتصل بحالته المدنية من ميلاد وزواج وطلاق ، وفى الوقت نفسه تتوافر لدى المواطنين بطاقات تثبت شخصيتهم ، تلتزم مختلف الجهات الاخذ بما ورد فيها من بيانات •

ولقد استطاعت مصلحة الاحوال المدنية منذ بدأت العمل فى يناير سنة ١٩٦٢ أن تنجز حوالى مليونى بطاقة شخصية وما يزيد على أربعة ملايين بطاقة عائلية •

والواقع أن هذه القوانين التى عرضنا لها مجرد نماذج — على سبيل المثال — من القوانين التى تم تعديلها بما يناسب التطور الجديد

فى مجتمعنا ، لأن عدد القوانين التى شملها التغيير والتعديل بلغ أكثر من ١٧ قانونا بينها قانون الأسلحة والذخائر ، وقانون مكافحة المخدرات ، وقانون جنسية الجمهورية العربية وغيرها ، وقد سارت كلها فى هدى المبادىء الثورية وبوحى منها لتعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا ٠



التحرر من الروتين

لم يعد يكفى جهاز الشرطة أن يستقبل المواطن استقبالا طيبا ، وأن يعامله معاملة حسنة ، فلا بد فى الوقت نفسه أن يقدم له خدماته فى سهولة ويسر ٠

لقد أعلن الميثاق أن العدل ينبغى أن يصل الى كل مواطن بغير عقبات مادية أو تعقيدات ادارية ٠

ان القوانين وحدها ــ مهما تكن عادلة ، ومهما تكن متطورة لاتكفى خدمة الشعب وتحقيق حاجته مالم يكن القائمون على تنفيذها متحررين من سيطرة الروتين متخلصين من البيروقراطية والتعقيدات٠

ولهذا اتجهت سياسة جهاز الأمن الى التوسع فى استخدام سلطة التفويض بحيث أصبح من المتاح الآن لبعض المستويات الادارية البت فى كثير من المسائل دون الرجوع الى المستويات

الاشرافية العليا ، وبالاضـافة الى ذلك أنشئت داخل جهـاز الأمن وحدة محلية للتنظيم عهد اليها بارساء قواعد البناء التنظيمى لأجهزة الأمن المختلفة وتحديد الاختصاصات التى يمارسها كل منها تحديدا واضحا مع تقسيم العمل بما يكفل دقة الاشراف وسرعة الاداء ٠

وقد اهتدت الوحدة فى مهمتها بأحدث المبادىء المتفق عليها بين خبراء علم الادارة من حيث مراعاة مبـدأ التمـاثل والتكامل فى الاختصاص ونطاق التمـكن من الاشراف والموازنة بين حجم العمل والجهاز المنوط به أداؤه ٠

ولما كان تبسـيط الاجـراءات من الامور التى ترتبط بالتنظيم والتى تنعكس على احساس المواطنين بمدى استجابة الشرطة لمطالبهم وسرعتها فى أدائها فقد عهد الى الوحدة أيضا باعادة النظر فى جميع الاجراءات التى تتصل بحاجات المواطنين ومطالبهم ، وذلك لتخليصها من شوائب التعقيد والاطالة مع توقيتها بآجال محـدودة يجب أن يبت فيها خلالها ٠

وهكذا أصبحت التراخيص والشهادات والوثائق التى تصدرها أجهزة الأمن محدودا لكل منها أجل معين يجب أن تنتهى خلاله :

فجواز السفر يجب ألا يتأخر استخراجه عن ٤٨ ساعة على الاكثر وتأشـيرة الخروج يجب أن تمنح فى خلال ٢٤ سـاعة ، أما صحف الحالة الجنائية فتصدر فى اليوم الذى تطلب فيه ٠

كما أصبح اصدار وتجديد رخص السيارات يتم فى ٢٤ ساعة ، وكذلك الحال بالنسبة لرخص قيادة الموتسيكلات ورخص القيـادة الخاصة للسيارات ، أما رخص القيادة المهنية فبالنسبة لوجود بعض اجراءات الأمن وضرورة استيفائهـا قبل التصريح بهـذه الرخص تحدد لصدورها مدة أسبوع واحد ، وكان اصدار هذه الرخص فى الماضى يستغرق أياما طويلة قد تمتد الى شهور ٠

وهكذا استطاع جهاز الشرطة أن يبدأ خطوات ايجابية لخدمة الشعب حتى يصبح الشعار الذى اتخذه تعبيرا عن الحقيقة وليس بديلا عنها •

فالأجهزة الجديدة التى استحدثها أتاحت له مزيدا من الفرص لخدمة الشعب ، والتشريعات التى طورها استهدت بمبادىء الثورة فى أن يكون القانون صورة من صور الحرية يسايرها فى اندفاعها الى التقدم •

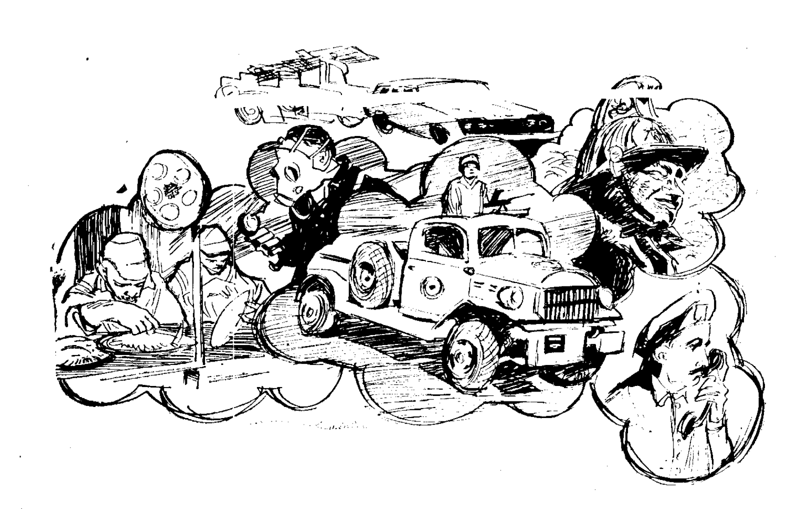
أما تبسيط الاجراءات وتخليصها من شوائب الروتين فقد جاء دعما قويا للشعار الجديد وتأكيدا له •

وبذلك تمكنت الشرطة ــ بعد سنوات من العمــل الدائب والجهد الموفق ــ ان تسترد الثقة بها، وان ترتفع فى الوقت نفسه الى مستوى مسئوليتها •

الفصل الرابع

مع الإنطلاق العظيم

- جهود مقدرة فى ظروف ملائمة
- الشرطة والانتاج
- المسئولية الثورية



كانت السنوات الماضية ـ منذ قيام الثورة حتى اليوم سنوات التحول العظيم فى جهاز الشرطة ، فقد استطاع خلالها أن يعيد بناءه وأن يدعم كيانه وان يرتفع بواقعه الى مستوى مسئوليته .

ان الطريق الطبيعى لكى تؤدى الشرطة رسالتها فى مجتمعنا الاشتراكى يتطلب أن تكون الشرطة مقتنعة برسالتها ، راغبة فى أدائها اصلا ، كما يتطلب ان تكون قادرة على أدائها فعلا :

أما عن ايمان الشرطة برسالتها ورغبتها فى أدائها فليس من شك ان الشرطة بمختلف افرادها ـ منذ قامت ثورة ٢٣ يوليو ـ آمنت بدورها الحيوى فى هذا المجتمع الزاحف نحو الحرية والاشتراكية . ووعت بكل كيانها ما اعلنه قائد الثورة من أن هذا الجيل يحمل امام التاريخ مسئولية الحاضر والمستقبل معا.

ان رجال الشرطة مواطنون فى هذه الجمهورية المجيدة ، لهم فيها شرف التضحيات وثمرة الانتصارات ، يكمن فى أعماقهم ـ ككل المواطنين ـ ايمان عظيم بالديمقراطية الاشتراكية .

بقى أن نتساءل : هل ارتفعت كفاية جهاز الشرطة ودعمت قدراته الى المستوى الذى يستطيع فيه أن

يحمل مسئولياته فى مرحلة الانطلاق العظيم ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تدفعنا أن نلقى نظرة سريعة على جهاز الشرطة اليوم ، وما استطاع أن يحققه من تقدم على طريق التطور ، لأن الايمان وحده لا يقنع تطلعنا الى المستقبل فلا بد أن تصاحبه القدرة التى تحمله الى التنفيذ .

جهود مثمرة فى ظروف ملائمة

ان جهاز الشرطة اليوم — بما استحدثه من أنظمة ، وما أضافه من أجهزة قد استطاع أن يقطع شوطا بعيدا على طريق التطور ، وأن يكون صورة أخرى تختلف تماما عما كان عليه فى الماضى :

ففى مجال تطوير اساليب مكافحة الجـريمة أنشأت الوزارة سنة ١٩٥٧ المعمل الجنائى ، وزودته بأحدث المعـدات والأجهزة العلمية التى يمكن الاستعانة بها فى كشف الجريمة ، كما استقدمت من الخارج سيارات مجهزة بمعامل صغيرة تنتقـل الى الحوادث لاجراء الابحاث المعملية الاولى فى مكان الحادث ذاته دون حاجة الى انتظار اجراء هذه الأبحاث فى المعمل .

وبالاضافة الى ذلك انشىء نظام التسجيل الجنائى ، وعمـم فى مختلف مديريات الأمن ، هذا النظام الذى يتيح لرجال البحث

الجنائى تتبع نشاط المجرمين والاحتفاظ بأوصافهم الجسمانية وأسلوبهم ووسائلهم فى ارتكاب الجريمة .

وحتى يمكن وضع خطة مكافحة الجريمة على اساس سليم من الاحصائيات استخدمت أحدث أجهزة الاحصاء التى تستطيع أن تعد تقارير جنائية كاملة تشمل بيانات تحليلية عن الجريمة والمجرم فى ٣٧ ناحية رئيسية ، كما يمكن هذه الاجهزة الاحصائية تتبع أعمال رجال الأمن وتقدير جهودهم فى مكافحة النشاط الاجرامى .

وبهذا تتمكن الجهات المسئولة عن الأمن من « التنبؤ » بسير التيارات الاجرامية فى المستقبل ، فترسم الخطط الكفيلة بالقضاء عليها على أساس سليم .

ولما كان تعزيز وسائل الاتصال بين أجهزة الشرطة ضرورة حتمية تمليها مسئوليات الامن فقد تم تعميم الاتصال السلكى بين شتى وحدات الشرطة بحيث لا تبقى أية واحدة منها فى عزلة عن رياستها ، كما تم ربط نقط المرور التى فى مداخل المدن بالشبكة السلكية ، أما نقط المرور الرئيسية فقد تم ربطها بالشبكة اللاسلكية ، كما ذودت الميادين والمواقع الهامة بالمدن بأجهزة تليفونية تتصل اتصالا مباشرا بأقسام الشرطة ، وذلك حتى يتسنى لرجال الدوريات — وهم فى دركاتهم — الاتصال عند الضرورة بالأقسام ، ويجرى حاليا العمل على تزويد رجال الشرطة انفسهم بأجهزة لاسلكية خفيفة تحمل على الكتف يمكنهم بها الاتصال برياستهم فى الأحوال التى يصعب فيها الاتصال التليفونى .

كما شمل التطوير أيضا مرفق الدفاع المدنى ، لأنه وثيق الصلة بأمن المواطنين وحماية الثروة القومية من اخطار الغارات الجوية فى الحرب ومن الكوارث العامة فى السلم ، فوضعت خطة

متكاملة تضمنت جميع التدابير الوقائية والطبية والهندسية التى ينبغى اتخاذها فى هذه الأحوال .

ولقد زود مرفق الدفاع المدنى بجميع متطلباته من وسائل انذار واطفاء وتقييد اضاءة وصفارات انذار بعيدة المدى تعمل بضغط الهواء ، ويمكن أن تنطلق فى حالة انقطاع التيار الكهربائى بالاضافة الى انشاء مراكز اسعاف على أحدث ماتوصل اليه العلم .

ولما كان الدفاع المدنى أحد مجالات العمل الوطنى فقد درب المواطنون على فنونه، وخاصة العاملين منهم فىالهيئات والمؤسسات وقد أمكن حتى الآن تدريب ما يزيد على ١٥٠٠٠٠ مواطن .

أما مرفق الاطفاء فقد شمله ايضا تطوير كبير استلزمته طبيعة المرحلة التى تمر بها البلاد فى الوقت الحاضر .

ان الوطن يجتاز مرحلة هامة من مراجل البناء والانشاء ولابد من تدعيم وسائل وقاية المنشئات المختلفة من أخطار الحريق ، ولهذا فقد تم تعزيز فرق الاطفاء فى مختلف الجهات وعلى الأخص المناطق الصناعية والموانى ومنطقة السد العالى ، وفى الوقت نفسه تم تطوير وسائل الاطفاء عن طريق استخدام أحدث الأجهزة والمواد الرغوية التى توصل اليها العلم الحديث فى مجال مكافحة النيران ، كما زودت بعض سيارات الاطفاء بأجهزة لاسلكية تسهيلا للاتصال بها عند الاقتضاء .

وامتد التطوير أيضا الى مرفق المرور حتى يستطيع أن يساير مجتمعا حافلا بالحركة والنشاط ، وحتى يستطيع أن يواجه هذه الزيادة المضطردة فى عدد السيارات .

وعلى سبيل المثال زادعدد المركبات من آخر مايو سنة ١٩٦٢ الى آخر مايو سنة ١٩٦٣ بمقدار ٤٦٤٦ مركبة !.

ولقد كان التطوير فى هذا المرفق شاملا مختلف النـواحى ، فامتد الى التجهيزات ، ورفع مستوى الأفراد، ووضع خطة طويلة المدى لمواجهة أعباء المرور، بالاضافة الى التشريعات المنظمة للمرور كقرار تنظيم سير المشاة ، فى بعض مناطق القاهرة والاسكندرية.

ومن ناحيـة أخـرى كان من الضرورى ــ الى جانب تعـزيز الامكانيات والتجهيزات ــ العمل على رفع مسـتوى العاملين فى مرفق الأمن بصفة عامة حتى يكونوا قادرين على ادارته والاطلاع بمسئولياته .

ولقد اشرنا من قبل الى الجهود التى بذلت وتبـذل لرفـع مستوى القاعدة ، ولكن نجاح أى مرفق ادارى يتوقف أيضا على قدرة شاغلى مراكز القيادة فى ادارة هذا المرفق وتوجيه العاملين فيـه .

ولهذا اتجهت الجهود الى اعـداد الصف الثـانى من رجال الشرطة اعدادا خاصا لشـغل الوظائف القيادية ، فأنشىء فى عام ١٩٦١ معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة حيث يدرس فيه الضباط من رتبتى العقيد والمقدم علوم الادارة والشرطة والعلوم السياسية والاجتماعية والاقتصـادية على أيدى أسـاتذة مـن الجامعات ومن معهد الادارة ، وفى الوقت نفسه كان من الضرورى أن يخرج جهاز الامن عن نطاقه المحلى ليفيد من التجـارب التى مارستها الدول المتقدمـة فى مجالات الامن فأوفـدت البعثـات التعليمية والتدريبية الى الخارج للوقوف على أحدث النظم المتصلة بالأمن ، والافادة بكل جديد أضافه العلم الحـديث الى ميـادين البحث الجنائى .

بقى أن نتساءل : الى أى مدى حقق هذا التطور آثاره فى مجال الأمن العام ؟

ان الامن شعور داخلى بالطمأنينة نتيجة لايمان الافراد أن هناك سلطة أعلى واقوى تستطيع ان تحافظ على أرواحهم وأموالهم ، وفى الوقت نفسه تردع أعداء المجتمع ، وتقتص منهم .

فالامن بهذا المعنى احساس نفسى قبل ان يكون مجرد ارقام مادية وان كانت الأرقام ــ على أية حال ــ تستطيع أن تلقى لنا ضوءا على حالة الامن ومدى استتبابه .

كان متوسط الجنايات فى السنوات العشر السابقة لقيام الثورة (١٩٤١ ــ ١٩٥١) مقدار ٧٦٩٠ جناية سنويا ، فانخفض هذا المتوسط فى السنوات العشر التالية لقيام الثورة الى ٦٣٤١ جناية سنويا بنقص قدره ١٣٤٩ جناية وهو ما يساوى ١٨ ٪ . ثم اطرد هذا النقص فى معدل الجريمة خلال عام ١٩٦٢ ، فبلغ عدد الجنايات التى وقعت خلاله ٤٩٤٠ جناية ، ثم انخفضت هذه النسبة بعد ذلك خلال عام ١٩٦٣ ، فبلغت ٤٢٨٤ جناية بنقص قدره ٣٤٠٦ جنايات عن متوسط الجنايات فى السنوات السابقة لقيام الثورة .

وهذا التراجع فى حجم الجريمة تناول معظم أنواعها من قتل وسرقة وضرب مفض الى موت وخطف وحريق ، ولم يشذ عن هذا التراجع سوىالرشوة والاختلاس ، وذلك نتيجة لنشاط أجهزة الرقابة والمكافحة التى استحدثتها الدولة تمشيا مع سياستها فى القضاء على الفساد .

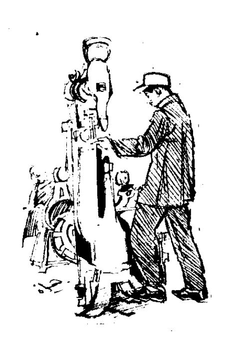
لقد كانت طبيعة الأمور تقتضى زيادة فى حجم الجريمة لا نقصا فى معدلاتها نتيجة لزيادة عدد السكان من عام ١٩٥٢ حتى الآن ، هذه الزيادة التى تجاوزت٣٠٪ ولكن الجهود التى بذلت فىمكافحة الجريمة استطاعت أن تغطى هذه الزيادة فى عدد السكان وان تحقق بعد ذلك انخفاضا واضحا فى معدلات الجريمة .

على اننا انصافا للحقيقة لا يمكن ان نرد نقص معدلات الجرائم الى الجهود المبذولة فى اقرار الأمن وحدها ، ففى خلال هذه الفترة صـدرت القوانين الاشـتراكية وكان لها أثرها البالغ فى حيـاة المواطنين .

فهى فى محاولاتها توفير مجتمع الرفاهية ، مجتمع الكفـاية والعـدل انما تتيح فرصا متساوية أمام الجميع ، فيشعر كل فرد بكيانه وآدميتـه وتنعـدم كثير من الضغوط النفسـية والفوارق الاجتماعية والاقتصادية التى قد تدفـع البعض الى الانحـراف وارتكاب الجريمة ، هذا بالاضافة الى ما وفرته القوانين الاشتراكية من فرض تمليك الارض والعمالة وتحديد مستوى ادنى للاجور والخدمات والتأمينات الاجتماعية المختلفة مما هيأ للناس سـبلا كريمة لحياة رغيدة عدم فيها الصراع والتناحر على لقمـة العيش .

والى جانب ذلك لايمكن أن نغفل اختفاء بعض مظاهر النشاط الاجرامى الذى كان يعيش فى ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت سـائدة قبل الثورة ، فقـد كان كثير من محترفى الاجرام يلوذون بكبار الملاك وأصـحاب النفـوذ ، وكانوا يجدون فى حماهم فرصة لممارسة الجـريمة مسـتخفين بالقانون والقائمين عليه غير عابئين بالسلطة العامة التى كانت هى الأخرى تتعاون مع أصحاب النفوذ عن رغبة أو رهبة ، الأمر الذى اختفى كلية من مجتمعنا الجديد .

ومن هنا نجد أن العـلاقة وثيقـة بين القوانين الاشتراكية والاستقرار الذى تحقق فى مجال الأمن العام .



الشرطة
والانتاج

ليس من شك أن الطابع الغالب الذى تتسم به الوظيفة العامة لجهاز الشرطة هو طابع الخدمات ، ولكننا مع هذا نرى جانبا كبيرا من مهام الشرطة يتصل اتصالا وثيقا بالانتاج بحيث يستطيع أن يساهم بطريق مباشر وغير مباشر فى خطة التنمية ومضاعفة الدخل. واذا كانت الرسالة الأساسية لجهاز الشرطة هى صيانة الامن وحماية الأرواح والممتلكات فان نجاح جهاز الشرطة فى أداء هذه الرسالة سوف ينعكس على الانتاج ، فليس من شك أن الانتاج لا يتقدم الا فى ظلال أمن مستقر ، وان الفرد لا يمكن أن يصرف كل جهده فى العمل والانتاج دون أن يكون قد آمن على نفسه وماله ، وغمره تفاؤل بالحياة واطمئنان لها .

ان صيانة الأمن وتوفير الطمأنينة للمواطنين ضرورة حتمية تستلزمها معركة الانتاج الضخمة التى يخوضها الوطن فى جميع الميادين من أجل مضاعفة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة .

ومن ناحية أخرى فان معظم جهود اجهزة الشرطة تؤثر فى الانتاج والتنمية وتتصل بهما اتصالا مباشرا وغير مباشر .

فمرفق الاطفاء يسهم بمجهود ضخم فى مكافحة الحرائق ، واذا ما تذكرنا أنه فى خلال عام ١٩٦٣ استطاع هذا المرفق أن يخمد ٦٩٥٩ حريقا أدركنا أهمية الدور الذى يؤديه لحماية الانتاج •

لقد بلغت قيمة الممتلكات التى كانت معرضة لنيران هذه الحرائق ٩٢ مليون جنيه ، فأمكنه انقاذ ما تزيد قيمته على ٩١ مليون جنيه منها •

وادارة مكافحة جرائم النقد تقوم بدور رئيسى بالنسبة للانتاج: فقسم مكافحة تهريب النقد يخدم قضية الانتاج بالمحافظة على ثروة البلاد من تهريبها الى الخارج : وعلى سبيل المثال ـ قام هذا القسم خلال عام ١٩٦٣ وحده بضبط ٢٨٤ قضية تهريب ضبط فيها ١٢٩٢٦٤ جنيها مصريا و ١٦٣٦٢ دولارا أمريكيا و ١٤٥٥٠ دراخمة يونانية و ٥٣٦٢ جنيها استرلينيا ، وآلافا أخرى من مختلف العملات الاجنبية بالاضافة الى بضائع مهربة من الرسوم الجمركية بلغت قيمتها ٤٩٠٠ جنيه مصرى •

كما أن قسم مكافحة التهرب من الضرائب يؤدى دورا فعالا فى ضمان تمويل الدولة بالضرائب المستحقة لها والتى تمثل جانبا رئيسيا من ميزانيتها •

وقسم مكافحة التزييف والتزوير يركز جهوده على تلك الجريمة التى توجه الى الاقتصاد القومى ، فتزعزع دعائمه ، وتثير الفوضى فى مجالات نشاطه بما تحدثه من تضخم وما تسببه من زعزعة الثقة بائتمان الدولة صاحبة الحق فى اصدار العملة •

وادارة مكافحة المخدرات تؤدى دورا هاما فى حماية الانتاج فليس من شك أنوجود هذه السموم وانتشار تعاطيها من شأنهما أن يقللا القدرة على الانتاج ويضيعا الجهود التى تبذل لزيادة انتاجية الفرد فى مختلف المجالات .

فاذا ما تذكرنا أن جهود ضبط المخدرات قد اسفرت خلال عام ١٩٦٣ عن ضبط ٢٧٠ر٧٧٣ر٠١١ كيلو جرام من الحشيش والأفيون ادركنا الى اى حد ساهمت هذه الجهود بطريق غير مباشر فى زيادة الانتاج .

وشرطة السياحة والجوازات يتصل عملها اتصالا وثيقا بهذه الجهود الدائبة التى تسعى لزيادة دخل الدولة من السياحة ، اذ أن نجاحها فى أداء مهمتها على اكمل وجه من شأنه ان يساعد على اجتذاب الكثير من السائحين .

والسجون تستطيع أن تؤدى دورا مباشرا فى زيادة الانتاج اذا استطاعت أن تفيد من الطاقات البشرية المعطلة بين جدرانها .

ولقد رسمت مصلحة السجون ــ بالاتفاق مع وزارة الصناعة ــ سياسة رشيدة لتصنيع السجون على أسس فنية واقتصادية ووضعت برامج للتأهيل المهنى وتسويق منتجات السجون.

وفى يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار جمهورى باعتماد مبلغ نصف مليون جنيه لمشروعات تصنيع السجون ، وكانت باكورة هذه المشروعات انشاء مصنع للنسيج بمنطقة السجون بالقناطر

الخيرية ، كما تقرر انشاء وحدة لصناعة السجاد بسجن أسيوط واقامة مصنع للفرش بسجن مزرعة طرة .

اما فى مجال تأهيل المسجونين مهنيا – للافادة بهم كمواطنين عاملين بعد خروجهم من السجن – فقد بلغ عدد مصانع التأهيل المهنى (الورش) أكثر من ١٣٣ مصنعا ، يباشر العمل فيها ما يزيد على ألف مسجون ، وبلغت قيمة رءوس الاموال المستثمرة فيها عشرين ألفا من الجنيهات .

ولقد حازت منتجات هذه المصانع ميداليات تقديرية من المعارض الصناعية التى عرضت فيها ، وأربت قيمة هذه المعروضات على عشرة آلاف جنيه حصل المسجونون على ٤٠٪ منها .

ومن ناحية تنمية الثروة الزراعية استطاعت مصلحة السجون أن تقوم باصلاح ٥٣ فدانا بمزرعة سجن دمنهور و١٥ فدانا بمزرعة سجن الاسكندرية ، كما قامت بتشجير مائتى فدان بأرض المؤسسة العقابية بالقطا مركز انبابة ، وقد بلغت جملة ايرادات مصلحة السجون نتيجة لنشاطها الزراعى ما يزيد على ٣٠ ألف جنيه .

وليس من شك انه بالرغم من الدور المحدود الذى تؤديه السجون الآن فى مجال زيادة الانتاج لا يزال المجال فسيحا أمام مشروعات أخرى تدرس حاليا ، تستطيع أن تخدم قضية الانتاج بفاعلية أكبر ، وفى الوقت نفسه تحمى أمن المجتمع من هؤلاء المنحرفين بردهم الى طريق الصواب واعدادهم ليكونوا مواطنين صالحين بعد خروجهم من السجن .



المسئولية الثورية

الى جانب وظيفة جهاز الشرطة فى حفظ الأمن ــ تقع علــى عاتقها مسئوليات أخرى ترتبط بطبيعة هذه المرحلة التى نعيشــها وتتصل بها حتى ليمكن أن نصفها بأنها مسئولية ثورية .

ان مسئوليات جهاز الأمن ــ فى الظروف العــادية ــ مجرد المحافظة على الأرواح والممتلكات ، ولكنها لا يمكن أن تقتصر عــلى ذلك فى مراحل التغيير الشامل .

انها حينئذ تمتد الى كل مايؤمن كفاح الشعب ويصون المكاسب التى استخلصها بنضاله ، وتمتد كذلك الى مواجهــة كل القوى التى تحاول عرقلة الزحف الثورى أو صد تيار التقدم .

ان شعبنا بنضاله الطويل ــ عبر التاريخ ــ استطاع فى نهاية الأمر أن يستخلص الديمقراطية التى يريدها متحررة من أهــواء الحزبية واطماع الرجعية واستقلال رأس المــال وتحــكم الاقطاع .

هذه الديموقراطية تقوم اليوم على انتخابات حرة مباشرة تقع مسئوليتها على جهاز الأمن .

وواجبه اعداد جداول الانتخابات والاشراف على دقة القيد فيها ، ثم يحمل بعد ذلك مسئولية ادارة أى انتخابات عامةلتجرى فى حيدة تامة بعيدة عن الأهواء والاغراض متحررة من التهديد والاغراء ، فيقول المواطنون كلمتهم فى أمن ، ويحملون أمانتهم فى وعى فتتحقق اهداف الثورة كاملة فى أن يكون الشعب وحده هو صاحب الارادة ٠٠ وصاحب السيادة ٠

ومن هنا فان مسئولية جهاز الشرطة بالنسبة للانتخابات تستدعى يقظة مضاعفة ووعيا كاملا ٠

وفى ظل الاشتراكية سيطر الشعب على معظم وسائل الانتاج، واستطاع أن يتحرر من سيطرة المال ، فاذا تحركت بعض النزعات الرجعية بقصد الاساءة الى هذا الهدف الكبير فان واجب جهاز الأمن أن يقف فى مواجهة هذه الانحرافات صيانة لحقوق الشعب ومكاسبه .

ان جهاز الشرطة مطالب اليوم أن يضاعف جهوده لتعقب أعداء الشعب الذين يسيئون اليه بتعمد خفض الانتاج أو بارتكابهم جرائم الرشوة والاختلاس ٠

وتقع على جهاز الشرطة أيضا مسئولية متابعة تنفيذ التشريعات الثورية الجديدة التى ولدت فى ظل مجتمعنا الجديد وتحت تأثير حاجته كقانون الاصلاح الزراعى ، وقانون جرائم الاهمال فى العمل .

ان حماية مكاسبنا الثورية واجب يقع على أفراد هذا الجهاز كرجال شرطة وأمانة يحملونها كمواطنين .

ومن بين الواجبات الثورية الأخرى التى ينبغى أن يضطلع به جهاز الشرطة التجاوب فى نطاقه مع سياستنا الخارجية.

لقد أعلن ميثاقنا الوطنى أن جمهوريتنا تؤمن بالتعاون الدولى وتمد نواياها المعززة بالأعمال عبر كل المحيطات والى كل الأقطار .

ان جهاز الشرطة لا ينبغى أن يقف واجبه عند حدود وطنه ، بل عليه أيضا ان يحمل مسئوليته تجاه الدول الصديقة - العربية والافريقية - وأن يضع تجاربه فى مجالات الأمن ملكا للتطور الهائل الذى تعيش فيه هذه الشعوب المناضلة .

ولقد وعى جهاز الشرطة هذه المسئولية حين انشأ فى كلية الشرطة قسما خاصا للاقطار الشقيقة يفد اليه الطلاب من مختلف الدول العربية والاسلامية لتلقى الثقافة الشرطية والتزود بما يؤهلهم لحمل رسالة الأمن فى أوطانهم ، ثم امتدت رسالة كلية الشرطة أبعد من ذلك ، فأنشأت قسما آخر يستقبل طلاب الدول الافريقية تجرى الدراسة فيه باللغات الأجنبية .

وبالاضافة الى الخريجين فى كلية الشرطة - فان جهاز الأمن فى الجمهورية العربية المتحدة يستقبل أفواجا متتابعة من رجال الأمن فى أفريقية وآسيا ، فيضع خبرته وتجربته تحت تصرفهم ، ويقدم لهم كل معاونة فنية .

وبعد :

لقد استطاع جهاز الشرطة أن يتخطى مرحلة التحول العظيم ليبدأ - مع وطنه - مرحلة الانطلاق العظيم .

فبرغم كل عوائق الماضى - استطاع هذا الجهاز أن يقطع شوطا بعيدا على طريق التطور - وان كان هذا لايعنى - بطبيعة الحال - انه بلغ نهاية الطريق .

ولكن جهاز الشرطة فى ايمانه القوى بالتطور وسعيه الدائب اليه سوف يحقق الغاية ويبلغ الرجاء : لأنه يقبس من الثورة الأم ايمانها الكبير ، ويلتقى بها فى المسير والمصير .

الدار القومية للطباعة والنشر